

العلة الهولندية: دراسة فحصية قياسية لحالة الجزائر

- لياس شوبار، باحث دكتوراه علوم، أستاذ مساعد، جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة.
- حجرة عبد المنعم، باحث دكتوراه علوم، بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

RESUME

Cette étude à port objectif de mettre en lumière l'un des problèmes qui conforte les pays riches en ressources naturelles, ce problème est connu dans la littérature économique sous le nom : la maladie hollandaise, cette maladie qui explique la relation inverse entre le recul du secteur manufacturier et le secteur en boom. Tant que l'Algérie connue une forte dépendance du secteur des hydrocarbures (97% des exportations total), cela laisse à penser que la situation de l'économie algérienne conforme avec les syndromes de la maladie hollandaise, pour révéler cette problématique on a utilisé une étude empirique et économétrique et on conclue que le cas de l'économie algérienne corrobore avec le syndrome de la maladie hollandaise.

Mots clé : maladie hollandaise, la désindustrialisation, les modèles VAR

مقدمة

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات اذ تشكل الصادرات منها ما نسبته 97 % من اجمالي الصادرات، بالإضافة الى ذلك فان الجهاز الانتاجي يفتقر بدرجة كبيرة الى التنوع، فمنذ عام 1973 وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام 1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

هذه التبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف تنوع الجهاز الانتاجي تكاد تتطابق مع ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي dutchdiseis والذي تظهر أعراضه من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة ، ومنه يطرح التساؤل التالي :

ما مدى صحة طرح العلة الهولندية في تفسير ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري؟
فرضيات الدراسة:

- الوضعية الاقتصادية للجزائر ما هي إلا شكل من أعراض العلة الهولندية.
- الاقتصاد الجزائري يتخبط في نفق المشاكل الاقتصادية التي تعيشها البلدان السائرة في طريق النمو ولا علاقة بالموارد الطبيعية بالحالة الراهنة.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية

المحور الأول: نظرية المرض الهولندي (لعنة الموارد الطبيعية، العلة الهولندية)

المحور الثاني: الإختبار والفحص التجريبي لنظرية المرض الهولندي على حالة الاقتصاد الجزائري

المحور الثالث: الدراسة القياسية بإستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد VAR

المحور الأول: نظرية المرض الهولندي «DutchDisease» :

تعود الجذور التاريخية لهذه التسمية نسبة للوضعية الاقتصادية التي كانت تتسم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال ، ولم يشف الشعب الهولندي من هذا المرض الا بعد نزوب آبار البترول.

وفي محاولة لتنظير وتوضيح آثار المرض الهولندي قام الاقتصاديان W.MaxCordan و J. Peter Neary بنشر دراسة مبنية على فرضية دولة صغيرة متفتحة اقتصاديا ، تتوفر على ثلاث قطاعات : القطاع المصدر (قطاع المناجم) ، قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة) ، قطاع المنتجات غير قابلة للتبادل (الخدمات)¹ ، كما افترضوا أن كل قطاع يساهم فيه عاملي انتاج : عنصر نوعي spécifique (رأس المال) ، وعنصر متحرك mobile (العمل).

يدرس النموذج آثار نمو وازدهار القطاع المصدر (Boom) على قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة) وفي هذا الصدد يميز الكاتبان بين أثرين :

✓ أثر حركة الموارد (ressource mouvement effect) : هذا الأثر راجع الى انتقال عنصر الانتاج الحركي (العمل) من قطاع المنتجات القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر الى القطاع المصدر (Boom) والقطاع غير قابل للتبادل وذلك كنتيجة ارتفاع الأجور وكذا زيادة الطلب على عنصر العمل.

✓ أثر الانفاق (spending effect) : مرتبط بارتفاع الانفاق الناتج عن ارتفاع المداخيل نتيجة تحسن معدلات التبادل ، ففي حالة انفاق الدخل كاملا مع عدم كون المنتجات غير قابلة للتبادل سلعا رديئة (produit inferieur) ، تترجم الزيادة في الدخل بالزيادة في الطلب على هذه السلع ، وأمام حالة ارتفاع الطلب على العرض سيكون هناك ارتفاع في الأسعار المحلية للسلع غير قابلة للتبادل ، الشيء الذي يخفض السعر النسبي بين سعر السلع القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر والسلع غير القابلة للتبادل ، فينتج عن ذلك تحسن في سعر الصرف الحقيقي ، وترتفع وتيرة انتاج السلع غير قابلة للتبادل وفي المقابل ينحدر انتاج السلع القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر.

وعلى العموم يتراكم هذين الأثرين السلبيين على قطاع المنتجات القابلة للتبادل (والتي لا تشهد ازدهارا) الى أن يتجه الاقتصاد نحو عدم التصنيع المباشر أو غير المباشر وبذلك يتقلص الانتاج وهو الأثر الأكثر أهمية بالنسبة للمرض الهولندي².

المحور الثاني: اختبار العلة الهولندية على حالة الاقتصاد الجزائري:

¹Jean-Philippe Koutassila , le syndrome hollandais , théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement , université montesqueu-Bordeux Iv , France , p : 7,8

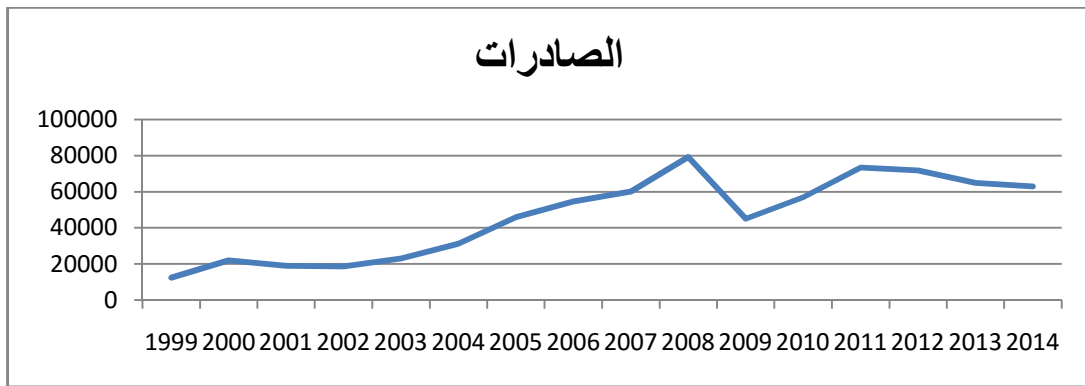
²D. Y. Benabdellah , l'économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? , communication au colloque international « enjeux économique, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du meghreb et du proche-orient » 12-13 au 19-20 octobre 2007 , Rabat Maroc 2007 , p 7

سنحاول فيما يلي فحص النظام الاقتصادي الجزائري من أجل الكشف عن أعراض المرض الهولندي في حالة اصابة الاقتصاد به:

1- الزيادة المفرطة في اجمالي الصادرات من القطاع المصدر (Boom) :

من الآثار التي تظهر في الآجال القصيرة نتيجة الاعتماد على الربيع، الارتفاع الكبير الذي يشهده اجمالي الصادرات وذلك نتيجة مرونة الدخل على الطلب المرتفعة على المواد الأولية من قبل الدول الصناعية.

الشكل 5: تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي



المصدر: كنيساد ، إينكتاد ، ملف محمل في جويلية 2015 من الموقع الالكتروني :

<http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>

نلاحظ من خلال الشكل 5- أن الصادرات الاجمالية في ارتفاع مستمر من سنة 1980 الى غاية سنة 2008 ، وتجدر الاشارة أن هذا الارتفاع راجع بالأساس الى قطاع المحروقات الذي يمثل ما تتراوح نسبته ما بين 97% و 98% حسب المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات (CNIS) ، أما الانخفاض الذي حدث سنة 2009 فيفسر بالأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي اذي عقبها.

2- ارتفاع سعر الصرف وتحسن معدلات التبادل :

حسب نظرية المرض الهولندي، فإن الزيادة في الدخل الناتج عن القطاع المزدهر يعمل على تعطيل الصناعة عن طريق رفع قيمة العملة الوطنية مما يجعل القطاع الصناعي أقل تنافسية، كم أن أي ارتفاع في مؤشر معدلات التبادل يعكس التحسن الذي يطرأ على معدلات التبادل.

الجدول رقم 2-: تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، مؤشر معدلات التبادل ، أسعار البترول

السنوات	سعر الصرف الحقيقي الفعلي (2010=100)	مؤشر معدلات التبادل للسلع الصافية (100=2000)	أسعار البترول بالدولار الأمريكي
1999	124,0227002	59,43396226	23,32
2000	117,9376495	100	36,25
2001	121,8368486	98,58120867	29,25

30,34	85,82996403	113,1034425	2002
33,95	100,8128515	101,834182	2003
42,81	114,6980609	102,1975183	2004
59,62	160,9423776	97,80164835	2005
68,98	187,3626926	97,62248019	2006
77,29	178,7566069	96,38830324	2007
95,73	232,5668903	100,6458387	2008
61,48	156,9816452	99,52749606	2009
80.35	176,6811295	100	2010
112.92	205,3601466	99,43082859	2011
111.49	216,1825476	104,79754	2012
109.38	215,7356185	103,284194	2013
99.68	73,94957983	105,4358786	2014

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي (ملف الجزائر).

بتحليل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCER) نستنتج أن هناك نزعة نحو الانخفاض (dépréciation)، أما فيما يتعلق بتطور معدلات التبادل فإننا نلاحظ تحسنا مطلقا في فترة الازدهار ماعد سنة 2014 نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إذا أردنا التدقيق أكثر في تطور (TCER) خلال سنوات الازدهار (Boom) بالاعتماد على تطور أسعار البترول ، نلاحظ أن (TCER) في منحنى تنازلي خلال فترات الازدهار ، فعلى سبيل المثال خلال فترة الإزدهار (Boom) المحصور بين سنة 1999 - 2000 نجد أن (TCER) ينخفض بحوالي 20 % من قيمته في حين أن معدلات التبادل في ارتفاع¹ ، وهذا يفسر بعامل من طابع مؤسساتي ، راجع الى سياسة سعر الصرف والذي يحدد من أجل اجتناب السيناريو الذي يمكن أن تعيشه الجزائر في حالة ترك سعر الصرف يحدد وفقا لقوى السوق الحرة² ، وبالتالي فسعر الصرف يحدد ويثبت في حدود ما يخدم الاقتصاد ككل ، كما أرجع البروفيسور يوسف بن عبد الله ذلك إلى بنك الجزائر والذي حسبته فإنه يوقف بطريقة نظامية الفائض من العملة وذلك من خلال التعقيم عن طريق السياسات النقدية والجبائية، ومنه تقطع الصلة بين عرض النقود وسعر الصرف ، هذا التناقض بين سعر الصرف من جهة و ارتفاع معدلات التبادل من جهة أخرى يضيق من مجال قبول فرضيات المرض الهولندي بالنسبة لحالة الجزائر.

¹Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement , p 11

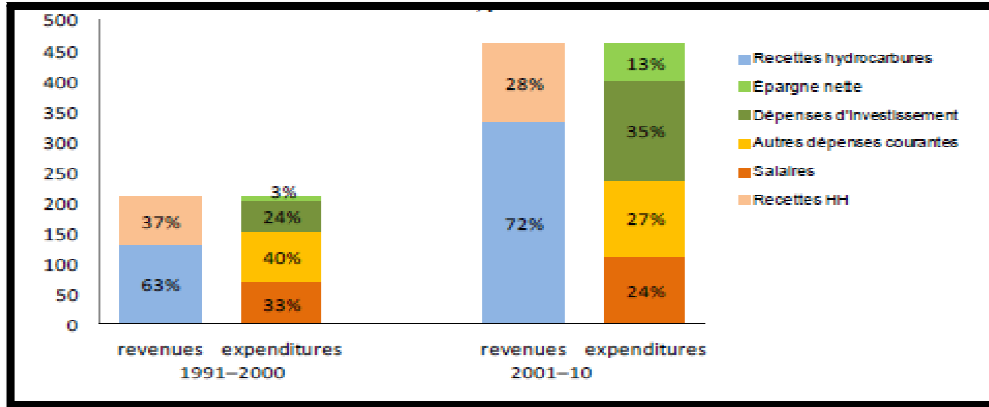
²BellalSamir , « dutchdisease et désindustrialisation en Algérie , une approche critique » , Revue du chercheur , 2013 , p 8.

3- ارتفاع النفقات العمومية وتبعية ميزانية الدولة المتزايدة على الجباية البترولية:

حسب نظرية المرض الهولندي فإن الزيادة في مداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية الى الإرتفاع ، وهو ما يعرف في تفاصيل النظرية بأثر الإنفاق.

في السنوات الأخيرة شهدت النفقات العمومية في الجزائر إرتفاعا كبيرا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة وذلك ما يبينه الشكل -5:-

الشكل -05- : المداخيل والنفقات المتراكمة : 2000-1991 و 2010-2001



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (FMI) رقم 20/12 في شهر جانفي 2012 الصفحة 31.

يبين الشكل -5- مختلف المصادر المالية المشكلة لدخل الجزائر بالإضافة إلى النفقات المتراكمة خلال العشريتين 2000-1991 و 2010-2001 ، نلاحظ من خلاله أن حصيلة المحروقات (بالدولار الثابت) زادت بأكثر من الضعف في العشرية الثانية مقارنة بالعشرية الأولى ، كما أن نسبة مساهمة حصيلة المحروقات في مجموع مداخيل الدولة ارتفعت من 63% إلى 72% ، وهذا ما يزيد من تبعية ميزانية الدولة لأسعر البترول ، كما أن الجزائر تخصص نسبة كبيرة من مداخيلها في نفقات الإستثمار والتي ارتفعت من النسبة 24 % إلى 35 % وذلك وفقا لمخططات الاستثمار التي سطرته الدولة ، فيما يخص مداخيل الدولة خارج المحروقات فإنها انخفضت من نسبة 37 % في العشرية 2000-1991 إلى 28 % في العشرية 2010-2001 ، هذه النسبة التي تكاد لا تغطي أجور الموظفين والتي تشكل ما نسبته 24%¹.

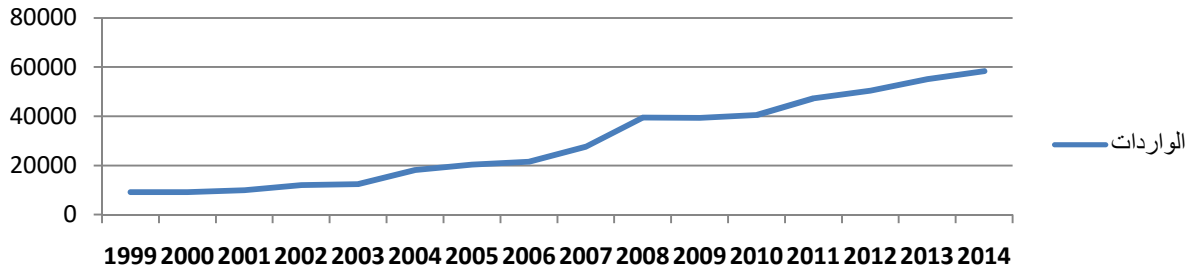
4- إرتفاع الطلب على الواردات:

الارتفاع في المداخيل يجعل من القطاع الإنتاجي عاجز عن إشباع حاجات مجتمع حدث في مستوى معيشته تغير سريع ، هذا الذي يجعله يعتمد على الأسواق العالمية كما يبينه الشكل التالي :

الشكل -6-: تطور واردات السلع والخدمات في الجزائر (أسعار جارية بمليون دولار)

¹Rapport du Fond Monétaire International(FMI) n° 12/20 du mois de Janvier 2012 , page 31.

الواردات



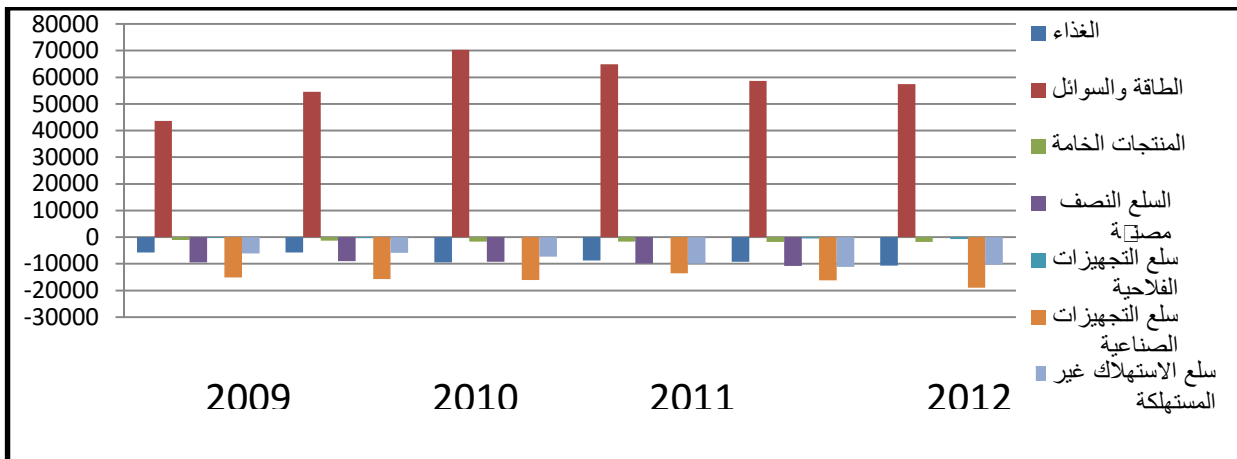
المصدر: كنيساد ، إنكتاد ، ملف محمل في جويلية 2015 من الموقع الالكتروني :

<http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>

من الشكل 6- يتبين بوضوح الزيادة في الواردات ابتداء من سنة 2001 بعد عامين استقرت فيها قيمة الواردات إلى غاية سنة 2014 ، مع تسجيل إنخفاض طفيف خلال العامين 2009 و 2010 ، هذا الانخفاض يفسره تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS) بانخفاض مجموعتين من السلع : التجهيزات الصناعية والسلع الغذائية ، كما أن الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي سنة 2009 من أجل ترشيد الواردات ساهم في انخفاض الواردات خلال العامين .

تعتبر الوضعية الاقتصادية للجزائر مقارنة مع كثير من البلدان جيدة وذلك لكون رصيد الميزان التجاري يسجل فائضا خلال العشرية الأخيرة، ورغم ذلك فإن تحليل رصيد الميزان التجاري حسب مجموعات الاستعمال (GU)¹، يبين تبعية الرصيد الخارجي لقطاع الطاقة وذلك كما هو واضح في الشكل 7- ، كما أن قيمة الصادرات تضمن تغطية واسعة لقيمة الواردات.

الشكل 7- : رصيد الميزان التجاري حسب مجموعات الإستعمال خلال الفترة 2009-2014 بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء (CNIS)

¹ حسب المصالح الجمركية فإن السلع التجارية مقسمة على الشكل المجموعاتي التالي: GU1 السلع الغذائية، GU2 الطاقة والتمنيع، GU3 المواد الخام، GU4 المواد الأولية، GU5 السلع نصف مصنعة، GU6 سلع التجهيزات الفلاحية، GU7 سلع التجهيزات الصناعية، GU8 سلع الاستهلاك غير الغذائية

تحليل رصيد الميزان التجاري حسب مجموعات الإستعمال (GU) يبين أرصدة سالبة في كل المجموعات ماعدا المجموعة الثانية GU2 والمتعلقة برصيد الطاقة والسوائل ، هذه الوضعية تهدد توازن ميزان المدفوعات والذي يبقى تحت حكم صادرات المواد الأساسية.

إن هذا الفحص البسيط لبعض المؤشرات الاقتصادية دلنا على نتيجة تكاد تقترب من أعراض العلة الهولندية فقطاع المحروقات لا يتوقف عن تحسين وجوده في الإقتصاد بالإضافة إلى الإرتفاع المتزايد لقيمة الصادرات وكذا الواردات، إلا أن فرضية من أهم فرضيات العلة الهولندية نقضت في حالة الجزائر ألا وهي فرضية تحسن معدل الصرف الحقيقي.

5- القطاع الصناعي وضعية الانحلال الصناعي:

يقصد بالانحلال التصنيع العلاقة العكسية التي تحدث في القطاع الإنتاجي والقطاع غير البترولي في الإقتصاد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام (PIB).

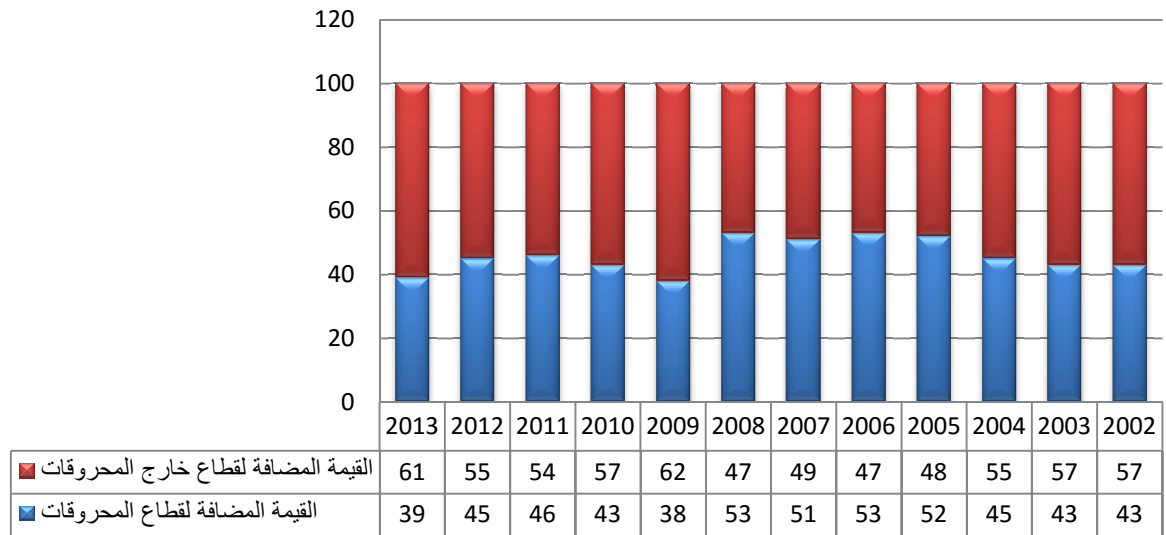
حسب نظرية المرض الهولندي فإن حالة الانحلال الصناعي نتيجة لـ:

- ✓ نقص تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية نتيجة لتحسن العملة المحلية وذلك عن طريق إرتفاع قيمة الصادرات في الأجل القريبة.
 - ✓ نقص تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق المحلية مقارنة بالسلع والخدمات المستوردة ، وذلك تبعاً للإرتفاع السريع للطلب في فترات الإزدهار والذي لا يجاريه الإنتاج المحلي فتلجأ الدولة الاستيراد من أجل تغطية ذلك النقص.
 - ✓ انتقال اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاعات الأخرى : قطاع الإستيراد ، قطاع المنشآت والأشغال العمومية ، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق حسب أثر الأنفاق المبين في النظرية.
- سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على هيكلية القيمة المضافة ونسبة مساهمة قطاع المحروقات فيها بالإضافة الى تحليل تراجع قطاع الصناعة كشكل من أشكال الانحلال الصناعي، ثم سنقوم بفحص تطور تقسيم العمل كظاهرة واقعية تثبت الانحلال الصناعي.

أ- هيكلية القيمة المضافة:

من خلال الشكل 8- والذي يبين هيكل القيمة المضافة بالنسبة المئوية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002- 2013 يتضح جليا الحضور القوي لقطاع المحروقات في تكوينها :

الشكل 8:- نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تشكيل القيمة المضافة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS
كما أن تحليل تركيب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (VA) حسب قطاعات النشاط¹ لسنة 2011 ، ومن خلال الشكل أدناه نستنتج بنية القيمة المضافة مرتبطة أساسا:

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) والذي يشكل ما نسبته 21 % من القيمة المضافة الاجمالية خارج قطاع المحروقات.

✓ قطاع الفلاحة ، الحراجة والصيد يمثل ما قيمته 19 % من القيمة المضافة.

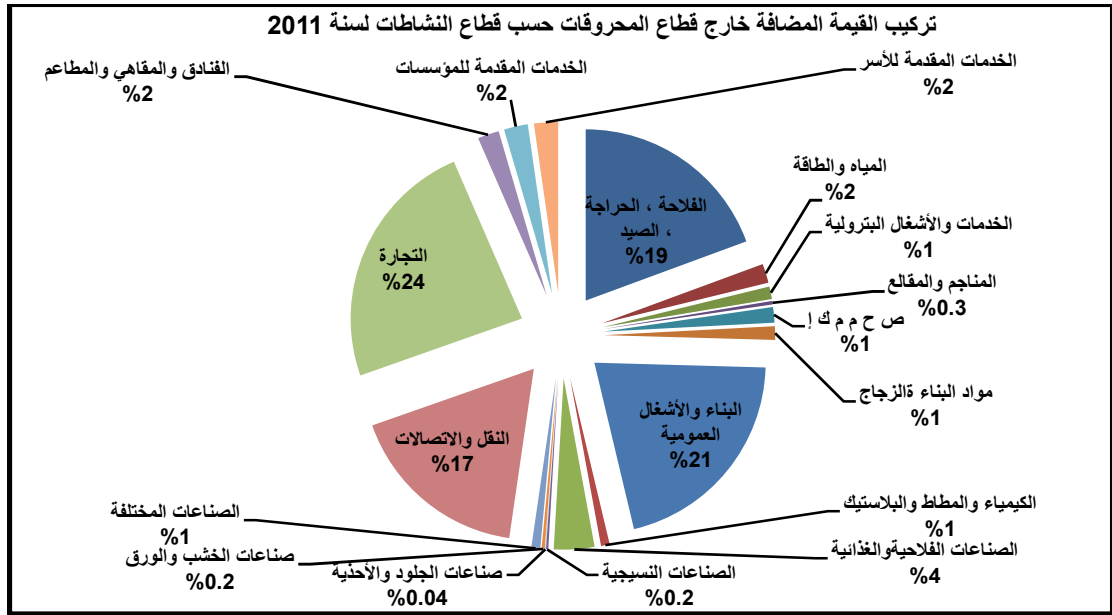
✓ قطاعي التجارة والنقل والاتصالات يشكلان ما نسبته 24% و 17% على التوالي.

✓ نلاحظ أيضا نسب المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة : الصناعات النسيجية ، صناعات الجلود والأحذية ، ص ح م م ك² ، المناجم والمقالع ، أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فلا يساهم إلا بنسبة 1% في تركيب القيمة المضافة رغم توفر الجزائر على مؤهلات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك نظرا لاعتماد هذه الصناعات على البترول ومشتقاته ، عليه فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة ككل في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لا تتعدى 7.9 % لسنة 2011 و 7.4 % لسنة 2013.

الشكل 9- : تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب قطاع النشاط لسنة 2011

¹ كل قطاع يشمل: مؤسسات الإنتاج، التجارة أو الخدمات والذين يزاولون نفس النشاط الرئيسي

² الصناعات الحديدية، المعدنية ، الميكانيكية ، الكهربائية والإلكترونية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS (ملف المحاسبة الوطنية).

ومنه نستنتج أن قطاع الصناعة لا يساهم كثير في تشكيل القيمة المضافة ، فهو لا يمثل إلا ما نسبته 4.9 % من هذه الأخيرة في سنة 2011¹ ، هذه النسبة التي لا تتوافق مع كثير من الدول النامية ، ففي مجموع الدول النامية القطاع الصناعي يمثل في المتوسط ما نسبته 14 % من الناتج المحلي الخام (PIB)². فعلا سبيل المقارنة مع دول الجوار وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مساهمة القطاع الصناعي في النمو نجد أن الجزائر من البلدان النامية القليلة التي عرفت انخفاضا كبيرا في نسبة مساهم القطاع الصناعي في تشكيل القيمة المضافة الإجمالية :

الجدول -8:- مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الاجمالية:

	2005	1995	1990	
الجزائر	5.3	11.7	15	
تونس ²	17.8	18.8	16.9	
مصر	18.9	17.4	17.8	
تركيا	13.3	20.6	19.5	

المصدر : صندوق النقد الدولي (FMI).

ب- التراجع الرهيب للقطاع الصناعي:

¹ حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

²Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD , p 02

تراجع القطاع الصناعي في الجزائر يفسر من جهة نتيجة تحسن معدلات التبادل وارتفاع الطلب المحلي الذي يعجز الإنتاج المحلي عن إشباعه فتلجأ الدولة الى الأسواق العالمية، وذلك ما كان سببا في التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الإنتاجي المحلي.

بالإضافة إلى ذلك فاللجوء إلى الأسواق العالمية يساعد على الظهور القوي لقطاع الخدمات المسوقة للسلع المستوردة وفي نف 2 الوقت فإنه يساهم في هدم القطاعات الإقتصادية الأخرى، في هذا الإطار فإن الإنفتاح التجاري وفك القيود الجمركية له آثار سلبية يحتمل أن تكون سببا في حالة الانحلال الصناعي الذي تشهده الجزائر ، وكنتيجة لهذا الإنفتاح فإنه يصعب على الأنتاج المحلي المحافظة على حصته في السوق المحلية فضلا عن التوجه الى الأسواق الدولية الذي يعتبر هدفا غير واقعي¹.

القطاع الصناعي الإجمالي انخفض من نسبة 15% من الناتج الداخلي الخام أواسط الثمانينات إلى 5.5% فقط في سنة 2006 ، هذا التراجع يقابله تحسن في قطاع المحروقات والخدمات ، كم أن ضعف معدلات النمو في القطاع الصناعي يغذي حالة الانحلال الصناعي أو كما يطلق عليه البروفيسور يوسف بن عبد الله النمو اللاتصنيعي (La croissance désindustrialisante).

الإحصائيات التي يتضمنها الجدول أدناه تؤكد حالة الانحلال الصناعي، وذلك بملاحظة معدلات نمو الناتج المحلي الخام للقطاع الصناعي العمومي والتي تعتبر سالبة خلال كل السنوات تقريبا. كما يجب التنبيه على أن هذه النتائج نسبية، وذلك لان القطاع الصناعي الخاص قد عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 7-: معدلات نمو الناتج المحلي الخام حسب قطاع النشاط (1997-2008)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	7.8	4.9	-1.6	3.7	8.4	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3
الفلاحة	2.7	-0.5	13.2	-1.3	17.0	3.1	1.9	4.9	5.0	-5.3
الطاقة ، المياه	7.0	2.4	5.0	4.3	6.6	5.8	9.5	3.4	6.0	-
القطاع الصناعي العمومي	-0.8	-1.9	-1.3	-1.0	-3.3	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5	-
القطاع الصناعي الخاص	8	5.3	3	6.6	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2	-
البناء والأشغال العمومية	1.4	5.1	2.8	8.0	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8
الخدمات	3.5	2.1	6.0	5.3	4.5	4.0	3.0	3.1	6.5	7.8

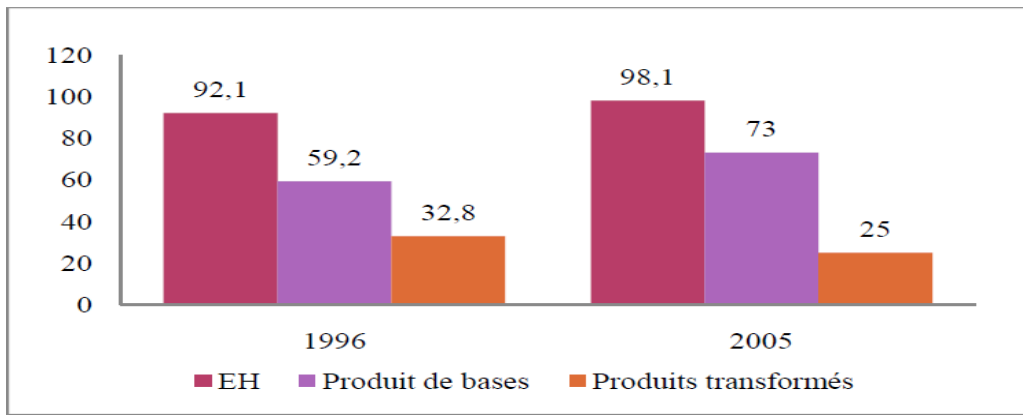
المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

¹Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD , p 02

ت- الإنحلال الصناعي لصادرات المحروقات:

الإنحلال الصناعي للإقتصاد الجزائري امتد ليصل هيكل الصادرات من المحروقات والتي تسجل بصفة متزايدة ارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الخام وانخفاض نسبة الموارد الطبيعية المحولة (المنتجات المصفاة)، وهذا راجع لتطور الى ازدهار النشاطات القريبة من المحروقات في شكلها الخام وتراجع القطاعان التحويلية لهذه الموارد. الشكل أدناه يبين التخصيص الأولي لصادرات المحروقات والتي تتجه شيئا فشيئا نحو تصدير المنتجات القاعدية وتبتعد عن تصدير المنتجات المصنعة، ما بين سنة 1996 و2005 نسبة مساهمة المنتجات القاعدية للمحروقات المحولة تراجعت من 32.8% إلى 25% من مجموع صادرات المحروقات، في حين أن نسبة مساهمة المنتجات القاعدية من المحروقات الخام انتقلت من 59.2% إلى ما نسبته 73% من مجموع الصادرات.

الشكل 11: هيكل (ب %) لصادرات المحروقات لعامي 1996 ، 2005

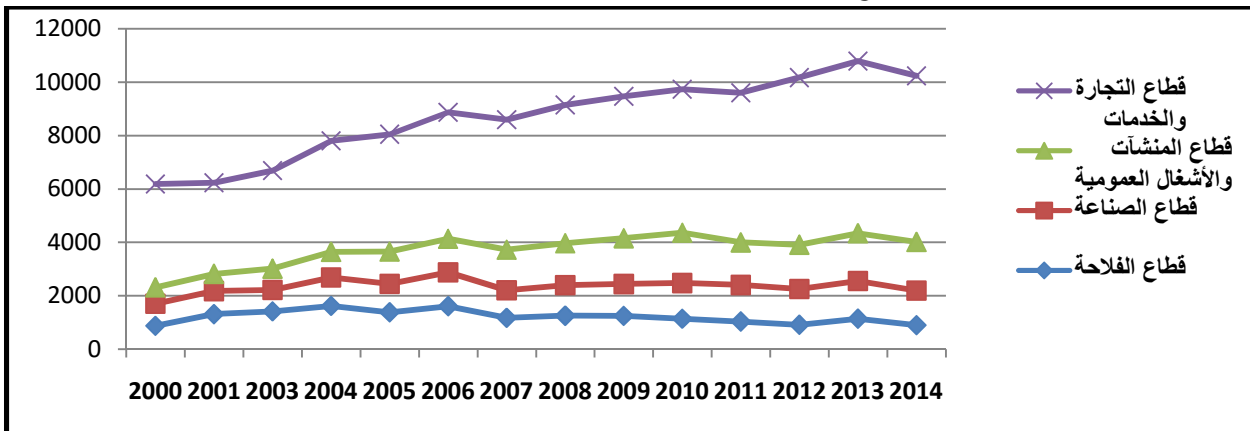


المصدر: بن عبد الله يوسف

ث- العمل حسب قطاع النشاط:

يوضح الشكل أدناه ارتفاع جد ضعيف للتشغيل في قطاع الصناعة والفلاحة خلال الفترة 2000-2014، وبالمقابل ارتفاع جد معتبر للوظائف في القطاعات التجارية والخدمية (النقل، البنوك،....)، أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية نلاحظ ارتفاع ضعيف ولكن متزايد.

الشكل 9- تطور التشغيل حسب قطاع النشاط بملايين الأفراد خلال الفترة 2000-2014



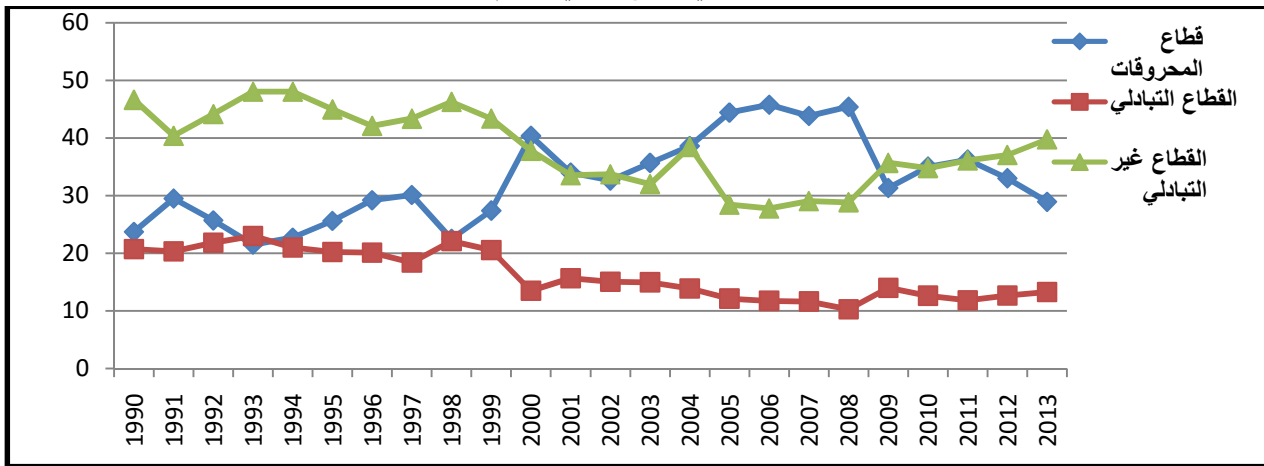
المصدر: وزارة المالية من الموقع (www.dgpp-mf.gov.dz)

6- المقارنة بين القطاعات الثلاث: القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي

في المطلبين السابقين حاولنا اعطاء صورة مشابهة للطرح الذي تقدمه نظرية المرض الهولندي وذلك من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بجزيئيات النظرية، في هذا المطلب سنحاول الفصل والتفرقة بين القطاعات الثلاث¹: القطاع المزدهر، القطاع التبادلي، القطاع غير التبادلي.

فحسب نظرية المرض الهولندي فإن أثر ازدهار قطاع ما يتجلى في طريقة توزيع الربح بين مختلف القطاعات، فالقطاع المنتعش تكون له مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام، في حين تتراجع نسبة مساهمة القطاع التبادلي " الصناعي والزراعي " في تشكيل الناتج المحلي الخام، كما أن القطاع غير التبادلي يتحسن أيضا جراء هذا الازدهار، لكن وحسب الشكل أدناه والذي يبين نسبة مساهمة القطاعات الثلاث كل على حدة في تشكيل الناتج المحلي الخام فإن واقع الجزائر لا يتطابق مع ما تنص عليه النظرية.

الشكل 9-1 : نسبة مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الخام



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على عدة تقارير لصندوق النقد الدولي وكذا صندوق النقد العربي.

من الشكل 9-1 يتضح جليا الأثر الذي ينجم عن تغير نسبة مساهمة قطاع المحروقات على القطاعين الآخرين، فحصة قطاع المحروقات تهيمن على القطاعين الآخرين منذ سنة 2000 (بداية تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية) إلى غاية السنوات الأخيرة من الدراسة، فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام تكاد تصل للنصف في أغلب الفترات، حيث تطورت من 25.79% خلال الفترة 1990-1999 إلى ما نسبته 37.51% خلال الفترة 2000-2013، وهو ما يعكس التبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

أما القطاع التبادلي فيعرف تراجعاً مستمراً نسبياً منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2013، فقد كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الخام 23% سنة 1993 ليسجل خلال سنة 2013 ما نسبته 13.3%، هذا التراجع يوحي باكتمال أعراض العلة الهولندية لا سيما أن هذا التراجع تزامن مع انتعاش وازدهار قطاع المحروقات.

¹ حيث اعتبرنا القطاع المزدهر متمثلاً في قطاع المحروقات، أما القطاع التبادلي فيتمثل في القطاع الصناعي والزراعي، ويتمثل القطاع غير التبادلي في إجمالي القطاعات التوزيعية والخدمية.

أما القطاع غير التبادلي فبعد أن كانت حصته هي المهيمنة خلال الفترة 1990-1999 إذ قاربت في المتوسط 44.37% قد تراجعت تزامنا مع تحسن أسعار المحروقات لتشكل ما نسبته 33.79% خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، هذا التراجع يزيد من استبعاد فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بالعللة الهولندية.

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن تطور قطاع المحروقات له آثار سلبية على تطور القطاعين الآخرين ، فكل تغير لهذا القطاع ينتج عنه تغير معاكس² ومباشر في القطاعات الأخرى ، فالقطاع التبادلي بشقيه : الفلاحي والصناعي ، يشهد تقهقرا مستمرا داق بذلك ناقوس الخطر ، فالقطاع الفلاحي تأثر سلبا بالخيارات الاقتصادية وكذا عامل المناخ ، أما القطاع الصناعي فبالإضافة إلى ضعف مساهمته في الصادرات إذ لا يشكل إلا ما نسبته 2% من مجموعها إذا ما اعتبرنا مجمل الصادرات خارج المحروقات سلع صناعية ، فإن هذا القطاع يشهد وضعية مزمنة تستدعي مراجعة السياسات المنتهجة من قبل الدولة ، أما القطاع غير التبادلي فيشهد نسب نمو متقلبة راجعة في كثير من الأحيان إلى قطاع المنشآت والأشغال العمومية الذي يشهد تحسنا لا سيما في السنوات الأخيرة كما يبينه الشكل 9.-.

وكنتيجة لذلك فإن الطفرة التي شهدها قطاع المحروقات في الجزائر وأثرها على مختلف القطاعات لم تجعل من حالة الاقتصاد الجزائري صورة مطابقة لأعراض العلة الهولندية من جانبين: الجانب الأول يتمثل في عدم تحسن سعر الصرف نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات كما تنص عليه النظرية، أما الجانب الثاني فيتمثل في عدم ازدهار القطاع غير التبادلي نتيجة ازدهار قطاع المحروقات وذلك تبعا للإشارة الضمنية للنظرية.

المحور الثالث: الدراسة القياسية باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد VAR

على ضوء التحليل الذي قمنا به من أجل الفحص التجريبي لإمكانية إصابة الاقتصاد الجزائري بالعللة الهولندية، ومع صعوبة الجزم بإمكانية تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه العلة لا سيما عدم تحسن أسعار الصرف نتيجة لانتعاش قطاع المحروقات، فإننا سندعم هذا الفحص التجريبي بدراسة قياسية من أجل تأكيد أو نفي تأثر سعر الصرف بازدهار قطاع المحروقات متمثلا في أسعار النفط.

✓ فرضيات الدراسة

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال النقاط المتطرق إليها سابقا فإنه يستبعد إصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض المرض الهولندي.

✓ متغيرات الدراسة

من أجل اختبار إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري لما يصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بالعللة الهولندية اخترنا متغيرين لدراسة العلاقة بينهما : سعر الصرف الحقيقي الفعلي و أسعار البترول ، هذه الأخيرة التي تعكس² الصدمة الخارجية ، فكما سبق وأن بينا فإن العلاقة بين المتغيرين من أحد الأسباب التي تنفي الجزم بإصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض العلة الهولندية.

✓ فترة الدراسة

يعتمد نموذج العلة الهولندية على الفرضيات وأدوات التحليل النيوكلاسيكية، فهذه العلة لا تحدث في فترة زمنية طويلة فهي ناتجة عن أزمة خارجية محكومة بفترة زمنية ليست بالطويلة، ومنه فإن دراستنا ستقتصر على الفترة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014.

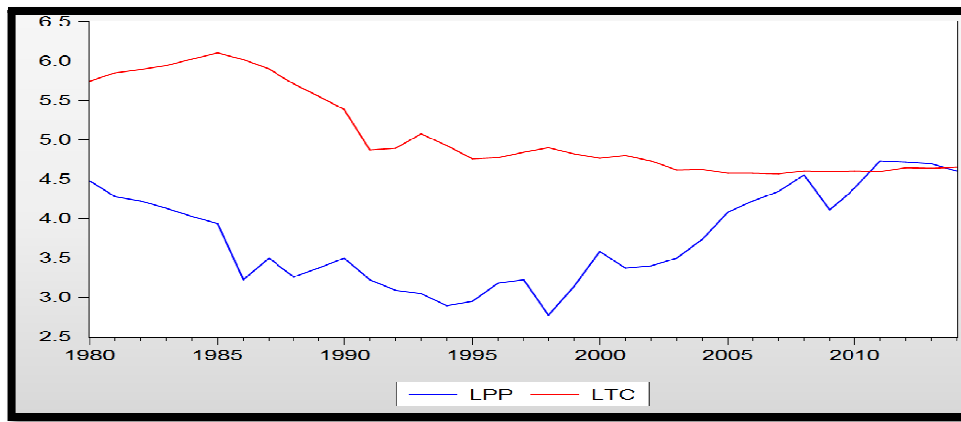
✓ منهجية الدراسة

سنستخدم في دراستنا بنموذج الإنحدار المتعدد (VAR) ، فنبدأ بدراسة استقرارية السلاسل وذلك بالاستعانة باختبار ديكي فولر المطور (Dickey Fuller Augmenté) ، ومن خلال دراسة الاستقرارية نبحث عن وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل فنقوم باختبارها ((relation de cointégration)، بعد هذا الاعتبار نقوم بتقدير النموذج المناسب ثم نقوم بدراسة أثر صدمة ما في أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي الفعلي من خلال دوال الاستجابة (fonction de réponse impulsionnelle) وكذا تقسيم التباين (la décomposition de la variance)، كم سنتطرق الى دراسة اختبار السببية بين المتغيرين.

1- دراسة إستقرارية السلسلتين:

القيام بفحص التمثيل البياني للسلسلتين يعطينا صورة أولية عن إستقرارية السلسلتين من عدمها، فبعد تطبيق دالة اللوغاريتم على السلسلتين والتي تساهم في تقليل أثر الوقت تحصلنا على الشكل التالي :

الشكل 10-: التمثيل البياني للسلسلتين سعر الصرف الحقيقي وسعر البترول



ومن خلال الشكل يتضح عدم استقرارية السلسلتين ، وللتأكد من ذلك نطبق اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

2- اختبار جذر الوحدة :

يوجد العديد من الاختبارات الاحصائية التي تعنى باختبار الجذر الوحدوي ، سنعتمد في دراستنا على اختبار ديكي فولر الموسع ADF والذي يعتبر من الاختبارات المعلمية، نستعمل اختبار أحادي الجذر ADF المؤسس تحت فرضية $|\Phi_1| < 1$ على تقدير النماذج الثلاثة باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، لخصت نتائج الاختبار في الجدول التالي :

مبادئ الاختبار

نقوم بتقدير معالم Φ_1 نرمز لها $\hat{\Phi}_1$ للنماذج (4)،(5)،(6) بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\Phi}_1}$ الذي يمثل اختبار Student، اذا كان $t_{\hat{\Phi}_1} > t_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) و بالتالي الصيرورة (processus) غير مستقر ، والعكس ^[2].

الجدول 5-: اختبار ADF على السلسلتين

النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	الاختبار	
-1.98	-1.12	-0.09	احصائية $ADF t_{\phi_1}$	LPP
-3.54	-2.95	-1.95	القيمة الحرجة عند مستوى 5% t_{tab}	
2.57	-	-	مركبة الاتجاه العام	
-0.99	-1.43	-1.62	احصائية $ADF t_{\phi_1}$	LTC
-3.54	-2.95	-1.95	القيمة الحرجة عند مستوى 5% t_{tab}	
-0.60	-	-	مركبة الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

مقارنة t_{ϕ_1} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلتين غير مستقرتين عند مستوى معنوية 5% ، ونموذج عدم الاستقرار من نوع DS لكلا السلسلتين ، هذا ما يفرض علينا استعمال طريقة الفروق من أجل جعل السلسلتين مستقرتين ، ونتائج اختبار ADF على السلسلتين التين اجري عليها الفروق كالتالي :

النموذج 6	النموذج 5	النموذج 4	الاختبار	
-5.5	-1.12	-0.09	احصائية $ADF t_{\phi_1}$	DLPP
-3.55	-2.95	-1.95	القيمة الحرجة عند مستوى 5% t_{tab}	
2.67	-	-	مركبة الاتجاه العام	
-4.17	-4.24	-4.02	احصائية $ADF t_{\phi_1}$	DLTC
-3.55	-2.95	-1.95	القيمة الحرجة عند مستوى 5% t_{tab}	
1.09	-	-	مركبة الاتجاه العام	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال اختبار ADF وبعد إجراء الفروق يتضح أن السلسلة DLTC مستقرة أما بالنسبة للسلسلة DLPP وفي النموذج السادس يتضح أن:

- $t_{\phi_1} = -5.5 < t_{tab} = -3.55$ ومنه نرفض فرضية وجود جذر الوحدة.
- اختبار مركبة الاتجاه العام باستعمال اختبار ستودنت: $t_{cal} = 2.67 < t_{tab} = 1.96$ ومنه نستنتج وجود مركبة الاتجاه العام في السلسلة DLPP ، وعليه فالسلسلة (0) $\rightarrow$ DLPP ، ومن أجل نزاعها نطرح من السلسلة DLPP الانحدار $(f_t = c + \beta @ trend)$ وكانت نتائج التقدير كالتالي :

Dependent Variable: DLPP Method: Least Squares Date: 08/18/15 Time: 07:00 Sample (adjusted): 1981 2014 Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.143301	0.086092	-1.664516	0.1058
@TREND	0.008398	0.004291	1.957051	0.0591

$$f_t = -0.14 + 0.008 * @trend$$

ومنه: $f_t = -0.14 + 0.008 * @trend$
يكفي لجعل هذه السلسلة مستقرة طرح النموذج المقدر لمركبة الاتجاه العام من السلسلة DLPP ونسي السلسلة المستقرة الناتجة DLPPS.

وتكون نتائج اختبار ديكي فولر ملخصة في الجدول التالي :

الإختبار	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6
احصائية $ADF t_{\phi_1}$	-5.73	-5.63	-5.55
القيمة الحرجة عند مستوى 5% t_{tab}	-1.95	-2.95	-3.55
مركبة الاتجاه العام	-	-	0.71

الجدول 10 يبين استقرارية كل من السلسلتين dltp و dlppas ، ويتضح أن المسار متكامل من الدرجة (1) أي أن :

$$lpp \xrightarrow{(1)} ltp \xrightarrow{(1)}$$

✓ اختبار وجود علاقة تكامل بين المتغيرين :

بعد اختيار درجة التأخر $p=1$ والذي يعطي أصغر قيمة لمعياري أكايك $akaike$ و شوارتز $shwartz$ نقوم باختبار جوهنسون من أجل تحديد إمكانية وجود تكامل مشترك بين السلسلتين LPP و LTC ، وبعد أن بينا وجود مركبة الاتجاه العام في إحدى السلسلتين فإننا نختار النوع الرابع في علبة حوار $EVIEWS$ ($intercept and trend in CE - no$) ، وقد كانت النتائج كالتالي:

الشكل 11 : اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.320064	20.38660	25.87211	0.2070
At most 1	0.207070	7.656655	12.51798	0.2810

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS9

من الشكل 11 نلاحظ أن $TR_{cal} = 20.38 < TR_{tab} = 25.87$ ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين ، ومن هذه النتيجة نقوم بتقدير نموذج VAR باستخدام السلسلتين المستقرتين.

✓ تقدير نموذج VAR

بعد أن قمنا باختبار درجة التأخر التي تعطي أصغر قيمة لمؤشري AIC و SC والذي كان كالتالي $P=1$ مع مراعاة وجود القاطع من عدمه ، وبناء على ذلك نقوم بتقدير نموذج VAR(1) من دون قاطع.

الشكل 12 : تقدير نموذج VAR

	DLPPS	DLTC
DLPPS(-1)	-0.226393 (0.17435) [-1.29851]	-0.011982 (0.08936) [-0.13409]
DLTC(-1)	-0.331727 (0.32628) [-1.01668]	0.336803 (0.16724) [2.01388]
R-squared	0.081410	0.036980
Adj. R-squared	0.051778	0.005915
Sum sq. resid	1.766898	0.464197
S.E. equation	0.238740	0.122369
F-statistic	2.747378	1.190391

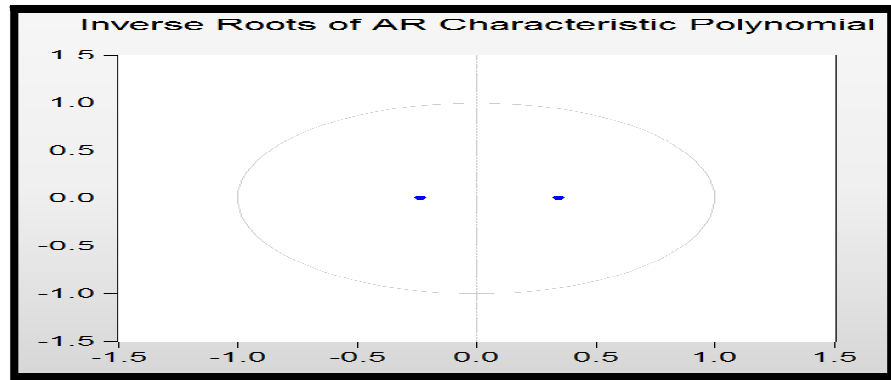
من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.9

قبل أن نبدأ التعليق نشير أن القيم الموجودة بين قوسين في النموذج المقدر هي القيم المحسوبة لاختبار ستودنت Student، ويتم رفضها أو قبولها بالمقارنة مع القيمة المجدولة والتي تساوي 1.96 عند مستوى خطأ 5%. الملاحظة الأولى التي يمكن ابدائها بخصوص النموذج المقدر ضعف قيمة معامل التحديد $R^2 = 8\%$ ، وهذا طبعا راجع إلى استعمال السلاسل المستقرة ، فمتغيرة سعر الصرف تفسر بنفسها برتبة تأخير واحدة وكذا متغيرة سعر البترول بنف 2 درجة التأخر بنسبة 8% ، أما 92% فمفسرة بقيمة الأخطاء.

✓ استقرارية النموذج

نقول عن نموذج VAR أنه مستقر كليا إذا كانت كل القيم الذاتية لمصفوفة معاملاته أكبر تماما من الواحد ، أو معكوس هذه القيم يقع داخل الدائرة الوحيدة ، اختبار معكوس هذه القيم على برنامج EvIEWS أعطى النتائج التالية :

الشكل 13 : دائرة الوحدة الممثلة لمعكوس القيم الذاتية



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.9

الشكل 12 يبين أن كل معكوس القيم الذاتية تقع داخل دائرة الوحدة ومنه النموذج ككل مستقر.

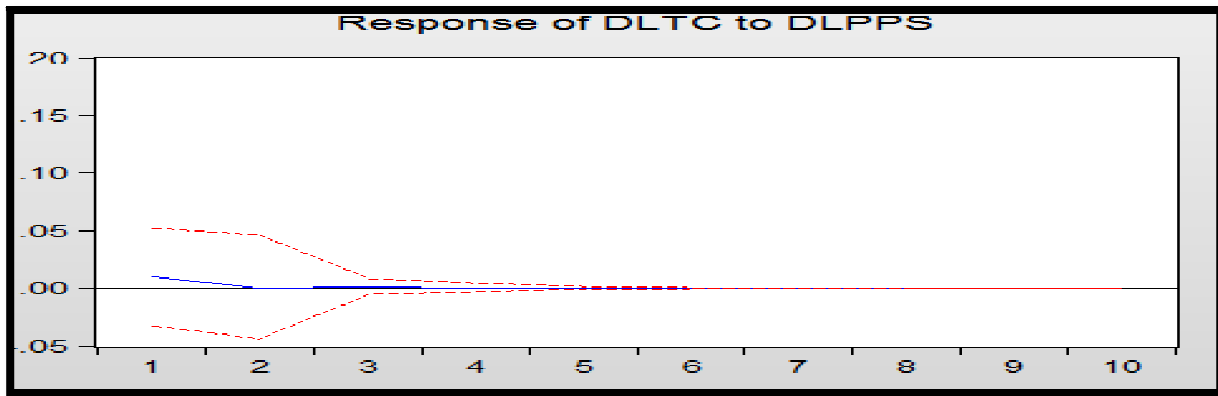
✓ اختبار البواقي:

منحنى البواقي في الشكل أدناه لا يعكس بنية الصدمات العشوائية (bruit blanc) ، فنرى المنحنى في كثير من الفترات يخرج عن مجال الثقة ، وعليه نستنتج أن هذه البواقي لا تشكل صدمات عشوائية ، كما نستنتج وجود ترابط ذاتي بين الأخطاء ، ورغم ذلك فإن شكل الصدمات العشوائية ليد بالضرورة في نماذج VAR ، وكذلك الارتباط الذاتي والذي يساعدنا في دراسة دوال الاستجابة (les fonction des repense impulsionele) .

✓ تحليل دوال الاستجابة¹

من الشكل 15- يتضح وللوهلة الأولى الأثر جد الضعيف الذي يحدثه التغير في أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي الفعلي إذ يبدأ في التلاشي مباشرة في اللحظة التي تحدث فيه لصدمة ، وهذا ما يتوافق اقتصاديا مع طبيعة الاقتصاد الجزائري فسعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر لا يتأثر بتغير أسعار البترول خاصة في حالة ارتفاع هذه الأخيرة ، فأسعار الصرف في الجزائر محددة ومراقبة ، وبما أن العنصر الأساسي في العلة الهولندية هو أثر الانفاق وتحسن معدلات أسعار الصرف فإنه ودعما لما وصلنا إليه في تحليلنا فإن نظرية القياس الاقتصادي تؤكد عدم مطابقة حالة الاقتصاد الجزائري لأعراض العلة الهولندية.

الشكل 15-: دالة استجابة سعر الصرف الحقيقي الفعلي لتغير أسعار البترول



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.9

✓ تحليل التباين:

يمكن أن تكمل الدراسة بتحليل تباين خطأ التوقع، والهدف من هذا التحليل هو حساب مساهمة كل خطأ في التوقع، نكتب إذن خطأ التوقع في الأفق h بدلالة تباين الخطأ المعطى من كل متغير، عم نقوم بحساب النسبة بين كلا المتغيرين والتباين الإجمالي فنحصل على المساهمة في شكل نسبة.

الجدول أدناه يبين النسبة لمساهمة بواقي المتغيرة DLPPS في تباين خطأ التقدير للمتغيرة DLTC في الأفق 10

¹ من أهم أساليب مالات نماذج VAR تحليل دوال الاستجابة ، والتي تبين أثر صدمة معينة في الأخطاء (innovation) على القيمة الحالية والمستقبلية للمتغير التابع.

الشكل 16: تحليل التباين

Variance Decomposition of DLTC:			
Period	S.E.	DLPPS	DLTC
1	0.238740	0.000000	100.0000
2	0.248811	0.048817	99.95118
3	0.249182	0.048809	99.95119
4	0.249230	0.049152	99.95085
5	0.249232	0.049161	99.95084
6	0.249232	0.049164	99.95084
7	0.249232	0.049164	99.95084
8	0.249232	0.049164	99.95084
9	0.249232	0.049164	99.95084
10	0.249232	0.049164	99.95084

Variance Decomposition of DLPPS:			
Period	S.E.	DLPPS	DLTC
1	0.238740	0.000000	100.0000
2	0.248811	0.048817	99.95118
3	0.249182	0.048809	99.95119
4	0.249230	0.049152	99.95085
5	0.249232	0.049161	99.95084
6	0.249232	0.049164	99.95084
7	0.249232	0.049164	99.95084
8	0.249232	0.049164	99.95084
9	0.249232	0.049164	99.95084
10	0.249232	0.049164	99.95084

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews.9.

من خلال الجول -15- نلاحظ أن تباين خطأ التوقع للمتغيرة DLTC يساهم فيه ماضي المتغيرة نفسها بنسبة 99.95%، ولا نرى أثراً معتبراً للمتغيرة DLPPS، هذه النتيجة تتوافق مع بينته دراسة دوال الاستجابة.

✓ دراسة السببية باستعمال اختبار غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/20/15 Time: 21:37			
Sample: 1980 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTC does not Granger Cause DLPPS	32	0.62180	0.5445
DLPPS does not Granger Cause DLTC		0.08781	0.9162

الإحتمال المبني لاختبار فرضية H_0 أكبر من 5% (حد الخطأ) ، فهي تساوي 0.94 فيما يتعلق بتأثير DLPPS على DLTC ، ومنه نقبل الفرضية H_0 القائلة بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

مما سبق نستنتج أن وضعية الاقتصاد الجزائري أعقد من أن يفسرها وضعية المرض الهولندي.

خاتمة

إن ما يمكن القول، حول لعنة الموارد الطبيعية لا تعني أن الدول الغنية بالموارد عليها أن تمتنع عن إستغلال ثرواتها، وأن تبدأ من الصفر، وتتبع نف خطة التنمية لدى الدول الفقيرة إليها، وإنما أن تعي جيداً أن الثروة الطبيعية ليست بمثابة الحل السحري لكافة مشاكل التأخر الاقتصادي، وأن استغلال هذه الموارد سيرتبط بمسار ديناميكي معقد قد يحمل الكثير من الآثار الضارة، وينعكس سلباً على المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية على الأمد البعيد، وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان أن تبدأ الدول الريعانية والنفطية على وجه الخصوص في العمل على إيجاد السبل المثلى والمناسبة التي تكفل تعظيم استفادة الأجيال القادمة من عوائد الموارد الطبيعية.

الهوامش والإحالات:

- 1- Bellal Samir , « *dutchdisease* et désindustrialisation en Algérie , une approche critique » , Revue du chercheur , 2013 ,
- 2- Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement ,
- 3- Jean-Philippe Koutassila , le syndrome hollandais , théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, Centre d'économie du développement , université Montesquieu-Bordeaux IV , France.
- 4- D. Y. Benabdellah , l'économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? , communication au colloque international « enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche-Orient » 12-13 au 19-20 octobre 2007 , Rabat Maroc 2007, p 7
- 5- Rapport du Fonds Monétaire International (FMI) n° 12/20 du mois de janvier 2012 .